



قرار

اللجنة العليا للانتخابات

رقم (٧١) لسنة ٢٠١٥ م

بشأن توقيع الكشف الطبي - خارج مصر - على طالبي الترشح للانتخابات مجلس النواب ٢٠١٥

اللجنة العليا للانتخابات

- بعد الاطلاع على الدستور ؛
- وعلي قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر بالقرار بقانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤ المعدل بالقرار بقانون رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٥ ؛
- وعلي قانون مجلس النواب الصادر بالقرار بقانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٤ المعدل بالقرار بقانون رقم (٩٢) لسنة ٢٠١٥ ؛
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٣٢) لسنة ٢٠١٥ بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات؛
- وعلى قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٦٥) لسنة ٢٠١٥ بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس النواب ٢٠١٥ ؛
- وعلى الحكم رقم ٦٩/٢٠٨٦٨ ق الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٠ ؛
- وعلى الحكم رقم ٦١/٢٥٢٢٦ ق عليا الصادر من المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ٢٠١٥/٢/١١ ؛
- وعلى قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥ بشأن توقيع الكشف الطبي - خارج مصر- على المترشحين للانتخابات مجلس النواب ؛
- وعلى موافقة اللجنة العليا للانتخابات.

تمهيد

صدر حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوي رقم ٦٩/٢٠٨٦٨ ق بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٠، وقضي " ... بوقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع عن إصدار قرار يلزم المترشحين للانتخابات لعضوية مجلس النواب تقديم شهادة طبية تفيد تمتعهم باللياقة البدنية والذهنية والنفسية بالقدر الذي يكفي لأداء واجبات العضوية، وأنهم ليسوا من متعاطي المخدرات والمسكرات على النحو المبين بالأسباب، مع ما يترتب على ذلك من آثار، وأمرت بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلان، وبإحالة الدعوى إلي هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرأي القانوني في موضوعها " .



ثم صدر بتاريخ ٢٠١٥/٢/١١ حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٦١/٢٥٢٢٦ ق عليا المقام عن حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوي رقم ٢٠٨٦٨ لسنة ٦٩ ق، وقضي " بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه ليكون " بوقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع عن إصدار قرار يلزم المترشحين للانتخابات لعضوية مجلس النواب بتقديم شهادة طبية تفيد خلوهم من الأمراض الذهنية والنفسية بالقدر الذي يكفي لأداء واجبات العضوية، وأنهم ليسوا من متعاطي المخدرات والمسكرات على النحو المبين بالأسباب، مع ما يترتب علي ذلك من آثار، وأمرت بتنفيذ الحكم بموجب مسودته بغير إعلان".

وتنفيذاً لحكم المحكمة الإدارية العليا صدر قرار اللجنة العليا للانتخابات رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٥م بقواعد توقيع الكشف الطبي - داخل مصر - على طالبي الترشح للانتخابات لمجلس النواب ٢٠١٥ ونظم القرار إجراءات توقيع الكشف الطبي عليهم داخل جمهورية مصر العربية .
وينظم القرار الحالي إجراءات توقيع الكشف الطبي خارج مصر .

قررت

((المادة الأولى))

تنفيذاً لحكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم ٢٥٢٢٦ / ٦١ ق عليا، ونظراً لتقدم عدد من طالبي الترشح المقيمين خارج مصر بطلبات لتوقيع الكشف الطبي عليهم في الخارج، تتبع الضوابط المنصوص عليها في المواد التالية في توقيع الكشف الطبي خارج مصر .

((المادة الثانية))

على طالب الترشح لمجلس النواب - المقيم خارج مصر - التقدم لتوقيع الكشف الطبي عليه والفحوصات اللازمة في المستشفيات التي تحددها وزارة الصحة في الخارج وفقاً للضوابط التي تضعها للتأكد من شخصيته ومن التقرير الصادر لبيان خلوه من الأمراض الذهنية والنفسية بالقدر الذي يكفي لأداء واجبات العضوية، وأنه ليس من متعاطي المخدرات والمسكرات.

« المادة الثالثة »

يتسلم طالب الترشح شخصياً من المستشفيات المشار إليها الكشوف والفحوصات اللازمة وتقرير نتيجتها، ويقدمها للجنة المحافظة المختصة المشكلة بقرار اللجنة العليا للانتخابات مع أوراق ترشحه قبل غلق باب الترشح، ويجوز له توكيل غيره بوكالة رسمية في تقديم هذه الأوراق .

« المادة الرابعة »

يكتفي لمن سبق قبول أوراق ترشحه للانتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ بما قد قدمه من تقارير طبية بنتيجة الكشوف والفحوصات الطبية إذا كانت مستوفاة للشروط المبينة بهذا القرار، بعد التأكد من ضمها لملفه وأنه لم يستعدها .

« المادة الخامسة »

يجوز قبول المستند الدال على إجراء الكشوف والفحوصات الطبية المطلوبة مع أوراق الترشح، على أن يقدم صاحب الشأن التقرير بالنتيجة قبل انتهاء فترة تقديم طلبات الترشح لاستكمال أوراقه في الموعد المحدد .

« المادة السادسة »

يلغي القرار رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ الصادر من اللجنة العليا للانتخابات .

« المادة السابعة »

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره، كما ينشر ملخص واف له في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

رئيس

صدر في : ٢٠١٥/٨/٢٠

اللجنة العليا للانتخابات

رامي

رئيس محكمة استئناف القاهرة

القاضي /
أحمد

« أيمن عباس »

عضو مجلس القضاء الأعلى